المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: اثر الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد الاداري
اسم الكاتب: م.م. عقيلة هادي عيسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2052
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اثر الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد الاداري

المدرس

المساعد

عقيلة هادي

عيسى(*)

المقدمة

إن ظاهرة الفساد الاداري ليست بالظاهرة الحديثة بل هي ظاهرة قديمة حديثة لارتباطها بالطبيعة البشرية فلا يخلو منها اي مجتمع من المجتمعات مهما بلغ من تقدم وتطور وبغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي ،وليس من المستغرب ان تصبح هزة الظاهرة قضية عالمية وان تحظى باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات كالقانون والسياسة والاقتصاد والاجتماع لما لها من آثار سلبية خطيرة على مستقبل الدول في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

في ضوء ماتقدم حاولنا متواضعين الاسهام في ايجاد الحلول الكفيلة للحد من هذه الظاهرة خاصة ان وطننا له تجربة طويلة مع هذا الداء العضال وعانى ما عاناه من آثاره السلبية .

لقد كان منهجنا في البحث الموسوم (أثر الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد الاداري) ان يكون في فصلين ووفق الخطة الاتية :-

الفصل الاول : الفساد الاداري : المفهوم والآثار .

المبحث الاول : مفهوم الفساد الإداري وصوره

المبحث الثاني : اسباب الفساد الإداري وآثاره

الفصل الثاني : آليات ووسائل مكافحة الفساد الإداري على المستويين الدولي والداخلي .

المبحث الاول : آليات ووسائل مكافحة الفساد الإداري على المستوى الدولي .

المبحث الثاني : آليات ووسائل مكافحة الفساد الإداري في العراق.

(*)معهد الادارة التقني-الزعفرانية.

الفصل الأول :الفساد الإداري :المفهوم والآثار .

سنبحث في هذا الفصل مفهوم الفساد الاداري وصوره واسبابه وآثاره في مبحثين متتاليين :-

المبحث الاول :مفهوم الفساد الاداري وصوره.

المبحث الثاني : اسباب الفساد الاداري واثاره.

المبحث الاول :مفهوم الفساد الاداري وصوره:

يتضمن هذا المبحث المطلبين التاليين:

المطلب الاول :مفهوم الفساد الاداري

المطلب الثاني:صور الفساد الاداري .

المطلب الاول: مفهوم الفساد الاداري .

ان تحديد مفهوم الفسادالاداري له اهمية كبيرة لكونه الخطوة الاولى والمهمة في سبيل ايجاد الحلول للحد منه او القضاء عليه.

الفساد في اللغة :ضد ألمصلحه وهو اخذ المال ظلماً ،او التلف والعطب و الجدب والقحط ،كما يراد بالمفردة معنى التحلل العضوي للمادة بواسطة الجراثيم .

أما في اللغة الإنكليزية فتفسر كلمة (corruption)على انها التغيير من الصالح الى السيء او مضاد النزاهة او السوء او تعفن الجثة بعد موتها ، وهناك مصطلح (venality) ويعني الفساد والقابل للرشوة .

لقد نهى الله سبحانه وتعالى عن الفساد في خمسين آية من القرآن الكريم وبين عقوبة المفسدين في احدعشر آية ،

قال تعالى "ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون " الروم :الآية " وهنا تعني كلمة الفساد الخلل

---

[1] —.نبيل الخناق :الشفافية التنظيمية ،بغداد، –المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر : الفساد الاداري واليات مكافحته.www.greenbook studies.com

والخراب ،كما تعني المعاصي لقوله تعالى "فاكثروا فيها الفساد"، كما وردت بمعاني مقاربة في القران الكريم ،قال تعالى "ولاتعثوا في الارض مفسدين" البقرة :الآية " ومفردة (العثو)هنا تعني اشد انواع الفساد.

الفساد الاداري اصطلاحاً يقصد به : استغلال الوظيفة العامة بهدف تحقيق مكاسب شخصية سواء اكانت مالية او اجتماعية او اي منفعة اخرى على حساب المصالح العامة[2].

وهناك من يميز بين الفساد الصغير والفساد الكبير،والمقصود بالاول مايقوم به الموظف الصغير من استغلال الوظيفة العامة واساءة استعمالها ، اما الثاني فيرتبط بالصفقات الكبيرة في عالم المقاولات وتجارة السلاح ، وقد يكون كلا النوعين مستقلين عن بعضهما بدرجة او باخرى او قد تكون بينهما درجة عالية من التداخل والتشابك[3].

المطلب الثاني :صور الفساد الاداري

تتعدد صور الفساد الاداري وتتداخل وغالبا ما يكون احدها سببا مساعداً على انتشار الصور الاخرى ، وتتمثل صور الفساد الاداري بما يلي :-

-- الرشوة بمترادفاتها من هدايا واكراميات او مساعدات لتحقيق مكاسب شخصية بصورة غير مشروعة ، والرشوة كجريمة تتطلب وجود طرفين هما الراشي(الذي يعرض او يقدم وعدا او عطية او هدية لشراء ذمة المرتشي وافساده) والمرتشي (من طلب او قبل لنفسه او لغيره او اخذ وعدا او عطية لاداء عمل من اعمال وظيفته او للامتناع عنه او للاخلال بواجباته الوظيفية).

(- المحاباة والمحسوبية والايثار والاستئثار وتشمل مجاملات الاصدقاء والاقارب والمعارف وتعيينهم في مواقع متقدمة في الجهاز الوظيفي دون كفاءة ،وتسهيل الاجراءات الحكومية لهم وتلافي وقوفهم في طوابير الانتظار للحصول على خدمة او منفعة ما.

---

[2] خالد بن شديد الهماش : الفساد الاداري وسبل مكافحته، . www.alriyadh.com —.نبيل الخناق،مصدر سبق ذكره،ص : .

[3]المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، مصدر سبق ذكره، –ياسر خالد بركات الوائلي : الفساد الاداري ، www.mcsr.net

- الاعتداء على المال العام او اهداره والتصرف فيه لتحقيق مصالح شخصية والاختلاس والاحتيال .
- استبداد وتسلط الموظفين ذوي المناصب الادارية العليا (كالمدير العام) وسوء معاملتهم للموظفين الادنى درجة .
- مخالفة الموظف العام للقوانين والضوابط والقيم الفردية التي لا ترقى للاصلاح وسد الفراغ لتحقيق الصالح العام وتشتمل على عدم الالتزام باوقات الدوام الرسمي في الحضور والانصراف، وتمضية الوقت في قراءة الصحف والمجلات واستقبال الزوار، التراخي والتكاسل في اداء العمل وعدم تحمل المسؤولية وافشاء اسرار الوظيفة .

المبحث الثاني: اسباب الفساد الاداري وآثاره سنبحث في اسباب الفساد الاداري وآثاره في مطلبين:

المطلب الاول : اسباب الفساد الاداري .

المطلب الثاني: آثار الفساد الاداري .

المطلب الاول: اسباب الفساد الاداري:

اولا: العوامل السياسية : تتمثل بما يلي :-

-- غياب المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية في الدولة حيث يغيب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والاقصاء الوظيفي .
- عدم الاخذ بمبدا الفصل بين السلطات وما يترتب عليه من عدم استقلالية القضاء ونزاهته حيث لا يؤدي القضاء دوره بصورة صحيحة باعتباره السلطة الرادعة التي تشيع العدل والمساواة بين افراد المجتمع .
- هشاشة الانظمة الرقابية في الدولة .
- قلة الوعي السياسي والمعرفة والخبرة بالنظم الادارية وعدم وجود ضوابط مناسبة لها.

---

[4] عبد الرحمن سعد: تقرير حكومي :الفساد الاداري تفشى في مصر www.islamonline.net. مكافحة الفساد الاداري والمالي www.alsharq.com، عبد العزيز السويد www.alaswaq.netk محمد سليمان :الفساد الاداري وطرق علاجه www.alryadh.com ..بابكر الشيخ: غسيل الأموال (آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال) مكتبة الحامد،عمان .

- ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة وغياب الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني.

ثانيا : العوامل الاقتصادية : وتشمل :

:- البطالة

- انخفاض الرواتب.
- غياب الفعالية الاقتصادية للدولة حيث ان اغلب العمليات الاقتصادية عبارة عن صفقات تجارية مشبوهة او ناتجة عن عمليات سمسرة يحتل الفساد الاداري فيها حيزا واسعا وهو ما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني .
- الجهل بالقيم الوظيفية والتخلف.

ثالثا: العوامل الاجتماعية :

تتمثل العوامل الاجتماعية بغياب العادات والتقاليد الاجتماعية والتفاعل الايجابي بين الفرد والمجتمع والدولة وغياب الثقة في تطبيق المثل الانسانية[5].

المطلب الثاني : آثار الفساد الاداري

للفساد الاداري آثار وانعكاسات خطيرة على مستقبل الدولة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكما يلي :

اولا: من الناحية الاجتماعية :

يقضي الفساد الاداري على القيم الاجتماعية ويعزز النظرة الفردية بتغليب مصالحها على مصالح المجتمع ، كما يؤدي الى خسارة الاستثمار البشري واختلال ميزان العدالة الاجتماعية[6].

ثانيا: من الناحية الاقتصادية والثقافية : تتمثل في :

:- تدني كفاءة الاستثمار العام واضعاف مستوى الجودة في البنى التحتية العامة ، فالرشاوى على سبيل المثال تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها.

---

[5] ياسر خالد بركات الوائلي : الفساد الاداري ، www.mcsr.net، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر، مصدر سبق ذكره، ..بابكر الشيخ ،مصدر سبق ذكره.

[6] خالد بن شديد الهماش ،مصدر سبق ذكر

- تعطيل واضعاف الاستثمار الاجنبي مما يؤثر سلبا على التنمية البشرية وخاصة في قطاعات التعليم والصحة .
- سوء توزيع الدخل والثروة بين الافراد من خلال استئثار اصحاب النفوذ بالمنافع الاقتصادية الامر الذي يولد فجوة كبيرة بين هؤلاء وعموم افراد المجتمع .
- هدر الطاقات والاموال العامة ، فتعيين غير المناسب في وظائف الدولة يدمر القدرة الانتاجية والادائية للمؤسسة ويؤدي الى ضياع المال العام .
- الفقر فهناك زهاء مليونين من البشر يعانون من الفقر بسبب الفساد[7] .
- يعد الفساد الاداري من الانشطة التي تفرز الاموال القذرة وتساهم في جريمة غسيل الاموال وآثارها السلبية[8] .

الفصل الثاني : آليات ووسائل مكافحة الفساد الاداري على المستويين الدولي والداخلي .

يقتضي البحث في آليات مكافحة الفساد الاداري التطرق الى ذلك في المبحثين التاليين :

المبحث الاول:آليات ووسائل مكافحة الفساد الاداري على المستوى الدولي.وتتمثل تلك الآليات بما يلي:

:. توفر الإرادة الشاملة للمكافحة من خلال وضع استراتيجيات شاملة .

. ضبط وسائل العقاب وتطويرها والعمل على استيعاب النصوص الخاصة بجرائم الفساد الاداري لكل الجرائم المستحدثة .

---

[7] اروى فايز الفاعوري واينـاس محمد قشيطات:جريمة غسيل الاموال:المدلول العام والطبيعة القانونية ،ط :،دار وائل للنشر،

[8] خالد بن شديد الهماش ،مصدر سبق ذكره، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ،مصدر سبق ذكره.

[9] الفساد الاداري من اخطر انواع الفساد، www.petra.gov.jo

[10] المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ،مصدر سبق ذكره.

[11] المحامي يونس عرب :جرائم غسيل الاموال www.gfcs-ly.net/index2

- وضع ميزانية الدولة في فترة محددة أي ان تكون ميزانية الدولة محددة .
- تحسين النظام الرقابي وتشكيل هيئات نزاهة مستقلة في كافة الوزارات والدوائر الحكومية ورفع التقارير الدورية الخاصة بالفساد الاداري .\
- اصلاح الفرد ،فالفرد يعد عنصرا مساهما في الفساد الاداري وله في نفس الوقت دورا فعالا في الاصلاح اذا ما عرف مفهوم الفساد الاداري وصوره وعمل على تقويم سلوكياته من خلال تعزيز القيم وعدم الرضوخ للمغريات. من الوسائل المهمة لاصلاح الفرد تفعيل الجوانب الدينية و الروحية المرتبطة بالاستقامة وخلق ثقافة محاربة الفساد الاداري واقناع الفرد بان سرقة اموال الدولة على سبيل المثال فساد وليس فقط سرقة الجار.
- تحسين رواتب الموظفين كي لايكونوا ضحية للاغراء واقرار معاييرالجدارة والانصاف.
- اعلان الموظف الذي يتبوأ منصب عن ذمته المالية وذمة زوجته واولاده لمعرفة مصدر امواله.
- ارساء دعائم الدولة القانونية وحسن ادارتها .
- اعتماد الشفافية من قبل السلطات ألرسميه.
- .تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد الاداري .

ولما كانت الشفافية من النظم الحديثة الى حد ما وكونها استمرار لنشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني سنتناول بالبحث كلا المفهومين بإيجاز باعتبارهما من وسائل مكافحة الفساد الاداري .

اولا: الشفافية : المفهوم والنشأة والأبعاد:

:- مفهوم الشفافية:

الشفافية لغة تعني: الخفة، رقة الحال،الشيء القليل [12] . وتعني كذلك مايمكن استيضاحه بسهولة واكتشافه ، والشيء الجلي .

---

[12] مكافحة الفساد الاداري والمالي ،مصدر سبق ذكره، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ، مصدر سبق ذكره.
[13] عبد العزيز السويد ،مصدر سبق ذكره، خالد بن شديد الهماش ، مصدر سبق ذكره محمد سليمان ،مصدر سبق ذكره، المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ،مصدر سبق ذكره.

أما اصطلاحا فهي : التدفق المستمر للمعلومات المتعلقة بالحكم من مصادرها الحقيقية وعلانية تداولها عبر وسائل الاعلام المختلفة مما يتيح مراقبة اداء الحكومة ومحاسبتها فهي تسهم في الحد من الفساد، وان شفافية القوانين تعني وضوحها وبساطة صياغتها فضلا عن عدم تعقيد الاجراءات التنفيذية والنزاهة في تنفيذها، وتعد الشفافية ابرزسمات الديمقراطية [١٤] .

.- نشأة الشفافية وتطورها :

ارتبط نشوء الشفافية مع ظهور الفساد في المجتمعات واصبحت مرادفة للاصلاح والنزاهة، فهي تعمل على الوقاية من الفساد وتقليل آثاره او القضاء عليه.تعد الشفافية احدى شروط المجتمع المثالي الفاضل اضافة الى شرط المساءلة وحسن الحكم .

لقد نبهت الامم المتحدة ومن خلال وكالاتها المتخصصة الى ظاهرة الفساد وضرورة مكافحتها وعقدت العديد من الاتفاقيات الدولية لهذا الغرض منها الاتفاقية الدولية للامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية عام (اتفاقية فينا) حيث اثبتت الجهود العالمية والبحثية ظهور مصادر جديدة للاموال القذرة اضافة الى المخدرات مثل انشطة الفساد الاداري والمالي وانشطة المقامرة عبر الانترنت والانشطة الاباحية [١٥] .

كما وكان للمنظمات الاقليمية والاتحادات جهودا في مجال محاربة الفساد الاداري منها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) حيث عقدت في عام اتفاقية تحريم الرشوة غير الوطنية في اطار التعاون بين دول الشمال والجنوب للحد من هذه الظاهرة .

كما وقعت الدول الاعضاء في منظمة الدول الامريكية في عام اتفاقية البلدان الامريكية لمكافحة الفساد.

---

[14] خليل الجد:المعجم العربي الحديث

[15] London , oxford press , p464 Oxford English Readers Dictionary / Long man , 1959

[16] منير البعلبكي،المورد،

[17] .نبيل الخناق،مصدر سبق ذكره ،ص ص

[18] المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الاخضر ،مصدر سبق ذكره.

[19] المحامي يونس عرب ،مصدر سبق ذكره

وتعد منظمة الشفافية (TI) Transparency International التي اسست في المانيا عام – من اهم المنظمات غير الحكومية التي تعد المرجع لنظام الشفافية لما تقوم به من بحوث ودراسات وتقصي الحقائق على المستوى الدولي للحد من ظاهرة الفساد)

– أبعاد الشفافية :

:– سيادة القانون :

أي تطبيق القانون على الجميع بلا تمايز مما يعزز الثقة بالقانون ويمنع التعسف والاعتداء على حقوق المواطن ويسهم في القضاء على الفساد الاداري .

.– الفصل بين السلطات :

ان الفصل بين السلطات الثلاث في الدولة ممثلة (السلطة التشريعية ،السلطة التنفيذية ، السلطة القضائية) يضمن الاستقلال والرقابة المتبادلة.

.– احترام حقوق الموظفي :

يخلق التفاعل بين المواطن والاجهزة الحكومية من خلال الحصول على المعلومات والمشاركة في القرارات والقدرة على المراقبة والمحاسبة .

.– الحق في حرية الحصول على المعلومات :

هذا الحق ضروري للفرد لكي يمارس دوره في الاصلاح بفعالية في المجتمع وان يحافظ على حقوقه من ان تنتقص او تستلب.

هـ – البعد الاداري للشفافية :

بمعنى ابتعاد سياسات الدولة عن الغموض واللبس (عدا الاسرار المتعلقة بامن الدولة والمجتمع والتي تقدر على اسس قانونيه)مما يمكن من المراقبة والمحاسبة على تلك السياسات.

.– تحقيق المساءلة: ويشترط لذلك توفر امرين:

الاول: توفر درجه معينة من الوعي والاندماج في جماعات الضغط ، فكلما ارتفعت درجة الوعي والتنظيم كلما زاد التاثيرفي عملية المساءلة والمحاسبة.

الثاني: حرية وسائل الاعلام واستقلاليتها ومصداقيتها [20].

---

[20] .نبيل الخناق،المصدر نفسه ص –

ثانيا :مؤسسات المجتمع المدني :المفهوم والخصائص والاثر في مكافحة الفساد الاداري .

مفهوم المجتمع المدني : هو المجتمع الذي ينظم افراده انفسهم بصورة طوعية لممارسة انشطة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية بصورة مستقلة عن مؤسسات الدولة وضمن حدود القانون الدستوري .

خصائص المجتمع المدني :

- يتمتع المجتمع المدني بشخصية مستقلة عن شخصية الدولة ، ولايعني هذا إضعافا للدولة بل منع الدولة من الاستبداد وتجاوز الاختصاصات الدستورية.
- .مؤسسات المجتمع المدني مؤسسات وسيطة بين المجتمع والدولة فهي تعبر عن طموحات افراد المجتمع واهدافهم وتكون نوع من انواع دفاع المجتمع عن نفسه وتهتم بما تستبعده الدولة من مجال اختصاصها .
- الطوعية في الانتماء .
- مؤسسات المجتمع المدني قائمة على التفاهم المستمر بين افراد المجتمع والتفاعل مع القضايا
- يرتبط مفهوم المجتمع المدني بمجموعة من المفاهيم مثل :حقوق الانسان،المواطنة التعددية، المشاركة السياسية،حرية التعبير عن الراي ،التداول السلمي للسلطة .
- المجتمع المدني وثيق الصلة بالديمقراطية إذ لايمكن تصور مؤسسات مجتمع مدني في دولة تنعدم فيها الديمقراطية ويحكمها نظام استبدادي ،والعكس صحيح فكلما تزايدت مؤسسات المجتمع المدني كقوة مؤثرة

---

[21] منصور الجمري :دروس حول المفاهيم الاساسية ،ماهو المجتمع المدني ؟ www.vobrog/arabic/lessons/assan15.htm

[22] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان :اولويات المجلس القومي لحقوق الانسان ومسؤوليا : المجتمع المدني www.hrinfo.org ماجد الغرباوي :المجتمع المدني ،محاولة لتبيئة المفهوم

وضـــاغطة وفاعلـــة فـــي الاتجـــاه الـــصحيح كلمـــا اتـــسعت الممارســـات الديمقراطية .

اما بخصوص طبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات وانشطة المجتمع المدني (غير الرسمية) فيمكن ايضاحها بما يلي:

:. المجتمع المدني يقابل المجتمع السياسي فهو لا يستهدف السيطرة على السلطة او قلب النظام بل يستهدف القيام بانشطة ضمن حدود الدستور غايتها رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة على تلك المصالح وتجاوزها النظام العام.

. المجتمع المدني يخلق توازن بين سلطة الدولة وحقوق المجتمع فا لدولة المتقدمة المستقرة تعتمد في استقرارها الاجتماعي على حيوية ، المجتمع المدني فهو يشكل رافد اغناء وتطوير للمجتمع .

. المجتمع المدني يعد قاعدة لانشاء دولة قوية ،لان الدولة ستقوم على احترام قواعد ذات قبول عام في المجتمع وبالتالي سيكون المجتمع اكثر استعدادا لمساندة هذه الدولة في جميع المجالات.

. المجتمع المدني هو الداعم الرئيسي للمواطنة الصالحة .

لقد تزايد دور مؤسسات المجتمع المدني ليس فقط على الصعيد الوطني بل على الصعيد الدولي كذلك ومما ساعد في ذلك ثورة الاتصالات والانترنت حيث وفرت امكانية تبادل المعلومات والافكار والتضامن مع المؤسسات ، اضافة الى ان اهتمامات وانشطة المجتمع المدني قد تجاوزت حدود الدولة ، فان تعلقت انشطتها بحقوق الانسان على سبيل المثال فانها تدافع عن تلك الحقوق في اي مكان ،فضلا عن كون اعضائها من جنسيات مختلفة .

ومما عزز دور مؤسسات المجتمع المدني على الصعيد الدولي الاعتراف باهمية هذا الدور من قبل الامم المتحدة من خلال السماح للمنظمات الدولية غير الحكومية بالاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان المنبثقة منه ، وقد برز دور المنظمات غير الحكومية بصورة واضحه اثناء انعقاد المؤتمر

---

[23] سهيل ياسين :نظرة في الجتمع المدني . www.albalashorg.com.

[24] منصور الجمري ،مصدر سبق ذكره

العالمي لحقوق الانسان في فينا عام – من خلال ممارستها الضغط على برنامج المؤتمر رغم عدم امتلاكها الحق في التصويت او اقتراح المشاريع للتصويت .

تلعب مؤسات المجتمع المدني (بحكم كونها المعنية بمراقبة ومتابعه وتشخيص وتسجيل الخروقات التي تعتري العمليات الادارية في مؤسسات الدولة) دورا مهما في الحد من الفساد الاداري من خلال اعتمادها استراتيجيات مدروسة لاشاعة روح المواطنه والمحاسبة وإلزام المؤسسات بضرورة اعادة هيكلة اداراتها واستحداث الياي الكشف عن حالات الفساد الاداري .

المبحث الثاني :آليات ووسائل مكافحة الفساد الاداري في العراق

الفساد الاداري في العراق ليس وليد اللحظة الآنية بل وجدت جذ وره في بنية المجتمع العراقي منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة ووقف عائقآ امام تحقيق التنمية بابعادها الشاملة غير أن حجم هذه الظاهرة اختلف بأختلأف العهود والأنظمة السائدة وكما يلي :

:–فترة النظام الملكي في العراق :

تميزت هذه الفترة بتعطيل النصوص الدستورية الخاصة بالفصل بين السلطات والديمقراطية والمساواة بين المواطنين ، وتشجيع النظام الاقطاعي القائم على الاستغلال والذي تسبب في نزوح الفلاحين الى ضواحي العاصمة.

.– فترة النظام الجمهوري :

استمرت حالات الفساد الاداري في جميع مؤسسات الدولة وتفاقمت بعد ان فتحت عائدات النفط منافذ جديدة للفساد في الدولة .

.–الفترة اللاحقة على سقوط النظام :

---

[25] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان ،مصدر سبق ذكره

[26] .سحر قدوري:مؤسسات المجتمع المدني وإمكانياتها في الحد من الفساد الاداري.www.iraqfoundation.org

لم تعد صور الفساد الاداري في هذه الفترة قاصرة على المحسوبية والرشوة والمنسوبية واللامبالاة بل شملت السيطرة على الاراضي والممتلكات العامة والتحصن بالاسلحة والدعم المالي والاعلامي .

.-الفترة السابقة على تشكيل الحكومة الانتقالية :

في هذه الفترة تمت ادارة مؤسسات الدولة من قبل مستشارين امريكان تـ تعيينهم من قبل قوات الاحتلال، وقد قام هؤلاء باساءة استعمال السلطة مما ادى الى هدر جزء كبير من الاموال المخصصة لاعمار العراق .

لقد تم تسجيل حالات الفساد الاداري في هذه الفترة من قبل معهد الدراسات السياسية الامريكية (IPS) ومركز السياسة الخارجية في بؤرة الاهتمام (FPS) في تقرير صدر في حزيران – ،فقد تم التحقيق مع موظفي شركة (هاليبرتون) لاتهامها بتقاضي مبالغ نقدية بلغت ( ) مليون دولار عن اعمال لم تقم بانجازها، فضلا عن ( ) مليون دولار قيمة تجاوزات لنفقات محددة مسبقا والرشاوى التي تقاضاها بعض موظفي الشركة من مقاولين ثانويين .

وفي تقرير اعدته منظمة الشفافية العالمية (TI) عن الفساد الذي طال بعض لجان الامم المتحدة خلال تنفيذها اتفاقية النفط مقابل الغذاء، ووصفت المنظمة ذلك بانه اكبرظاهرة فساد اداري في التاريخ المعاصر .

.- مرحلة إنشاء مجلس الحكم الانتقالي :

قام هذا المجلس على اساس الولاءات السياسية وتوزيع الفرص بعيدا عن الكفاءة الوظيفية.

.- تشكيل الحكومة العراقية وما بعدها :

استمر الفساد الاداري في مؤسسات الدولة وادى الكسب السريع الى حرص اصحابه على الاستمرار في شغل مراكزهم الوظيفية سيما وان المحسوبية والمنسوبية تلعب دورا مهما في وضع الرجل غير المناسب في المراكز الوظيفية العليا وما ترتب على ذلك من انخفاض كفائة الادارة في تقديم الخدمات وزيادة الانتاج مما ينعكس سلبا على عملية التنمية.

اذا قلنا ان ظاهرة الفساد الاداري كانت شائعة في العراق سابقا فان ما يميزها اليوم هو توسعها على حساب التنمية وامتدادها الى بنية الدولة ونخبها السياسية وتحولها الى بديهية سياسية اجتماعية اقتصادية .

لا تختلـ . أسباب الفساد الإداري في العراق عن أسبابه في عموم دول العالم مضافا اليها ما مر به المواطن العراقي من حروب وما رافقها من خسائر بشرية ومادية وفقر وتخلف إضافة إلى انعدام الأمن والاستقرار وتزعزع القيم الأخلاقية وضعف الثقة بمؤسسات الدولة وشعور المواطن بعدم تكافؤ الفرص وانعدام المساواة وضعف تطبيق القانون العقابي .

أنيطت مهمة مكافحة الفساد في العراق بجهات ثلاث هي: هيئة النزاهة العامة وديوان الرقابة المالية ومكاتب المفتشون العموميين. تم تأسيس هيئة النزاهة العامة بالقانون رقم . لسنة – والصادر عن مجلس الحكم وتعد من الهيئات المستقلة بموجب المادة . من الدستور الصادر عام – وتتمثل سلطاتها في التحقيق في قضايا الفساد وإحالتها إلى المحاكم لاتخاذ الإجراءات الجنائية بشأنها. أما ديوان الرقابة المالية فأنه يشكل أولى حلقات حماية المال العام في العراق كما جاء في قانون الديوان رقم لسنة – وتمت الإشارة إليه في المادة من الدستور الدائم ويقوم بالتدقيق المالي والكشف عن إساءة استعمال المال العام أعيد إنشاؤه بأمر من سلطة الائتلاف رقم لسنة – كمؤسسة تدقيق عليا تكفل تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة حول الأوضاع المالية والكفاءة وتقرير الاقتصاد .

تم إنشاء مكتب المفتش العمومي بموجب الأمر المرقم لسنة الصادر من سلطة الائتلاف حيث يشكل مكتب المفتش العمومي يرأسه مفتش عمومي في كل وزارة من الوزارات العراقية تتمثل مهمته بفحص ومراقبة جميع سجلات الوزارة وأنشطتها لضمان النزاهة والشفافية في عملها وتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين برامج الوزارة وإجراءاتها إضافة إلى تلقي الشكاوى المتعلقة بالفساد الإداري .

---

[27] ياسر خالد بركات الوائلي،مصدر سبق ذكره

[28] .زينب احمد: قضية فساد(جريمة الإضرار غير ألعمدي بأموال الدولة في قانون العقوبات العراقي): بحث غير منشور مشارك في المؤتمر القانوني السنوي الأول لكلية حقوق النهرين المنعقد للفترة من : – –

تمت الإشارة إلى النزاهة والاستقامة في أكثر من موضع من الدستور الصادر عام منها المواد ثالثا و ثالثا و خامسا و ثالثا .

كما أن المادة (() من قانون الانتخاب رقم لسنة اشترطت في المرشح أن لا يكو (قد أثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن والمال العام وان لا يكو محكوما عليه بجريمة مخلة بالشرف مثل الرشوة والاختلاس والسرقة والتزوير .

لقد عاقب قانون العقوبات العراقي النافذ رقم لسنة على الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة كجرائم الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظائفهم واستغلال نفوذ الوظيفة والاستيلاء على أموال الآخرين دون وجه حق والإخلال بالمناقصات أو المزايدات والإضرار بأموال الدولة .

وينطبق ما قلناه بخصوص وسائل معالجة الفساد الإداري في عموم دول العالم على العراق كذلك مع الأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

:. تنمية الشعور لدى المواطن بمسؤوليته وولاءه لدولته أولا للنهوض بها وجعل الولاءا الثانوية عوامل وحدة وبناء ، ولرجال الدين وأساتذة الجامعات ووسائل الأعلام دورا كبيرا في هذا المجال من خلال الندوات والدورات وحملات نشر الوعي بالمواطنة وتعزيز القيم الوظيفية ومحاربة الانتهازية والسلبية .

. اعتماد معيار الكفاءة والخبرة أساسا للتعيين في الوظائف العامة ،وتشكيل لجان (من ذوي النزاهة والخبرة ومن اكثر من دائرة تابعة لنفس الـ)مهمتها التاكد من توفر الشروط والمؤهلات اللازمة لمن تمت الموافقة على تعيينهم .

. العمل على القضاء على الروتين الوظيفي والاخذ بنظر الاعتبا الإنتاج الوظيفي كأساس لتقييم الموظف وليس بالساعات التي يقضيها في دائرتة.

---

[29] دستور جمهورية العراق

[30] قانون الانتخاب رقم لسنة

[31] قانون العقوبات العراقي رقم لسنة وتعديلاته .

- إخضاع الموظف المرشح لاشغال المراكز الوظيفية العليا لدورات إدارية مع التركيز على أحاطته بالجانب النفسي والتعامل مع موظفيه واخضاعه الى اختبار في نهاية الدورة من قبل لجنة نزيهة .
- تعزيز دور الموظف في المشاركة في اختيار مسؤوليه، فمثلا في حالة اساءة المس ل استعمال السلطة بصورة متكررة واتفق اغلبية الموظفين على عدم صلاحيته لتولي مهام المسؤولية يتم التحقيق معه من قبل لجنة نزيهة وفي حالة ثبوت عدم صلاحيته ينحى من منصبه .
- تشكيل نظام رقابي مستقل وفعال يقوم بالاشراف على اداء الوزراء والموظفين في كل وزارة و مؤسسة .
- تفعيل وسائل المحاسبة والمسائلة الحقيقية لكافة الموظفين على اختلاف درجاتهم الوظيفية ومناصبهم في أجهزة الدولة.
- إلغاء الفقرة ب من المادة من قانون أصول المحاكمات الجزائية لعام والنافذ التي تقضي بعدم جواز إحالة المتهم على المحاكمة في جريمة ارتكبت أثناء تأدية وظيفته الرسمية أو بسببها إلا بأذن من الوزير التابع له إذ حتى في حالة توفر الأدلة وكفايتها للإدانة من قبل المحكمة المختصة لا يجو لقاضي التحقيق الإحالة على المحكمة إذا لم يسمح الوزير التابع له الموظف وبالتالي لا يعر مصير الدعو الجنائية.

الخاتمة

تضمن بحثنا الموسوم (أثر الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني في الحد من الفساد الاداري) البحث فيما اعتمدناه كموضوع له وهو الفساد الاداري كظاهرة تعيق عملية التنمية في جميع الدول وان كانت بدرجات متفاوتة، وقد اشتمل البحث على فصلين تناولنا في الاول منهما مفهوم الفساد الاداري وصوره المتعددة والمتداخلة (المتمثلة بالرشوة والمحسوبية والاعتداء على الاموال العامة والتسلط وجميع مظاهر الانحرافات الادارية والوظيفية المضادة للاصلاح) في مبحث ، وفي المبحث الثاني تناولنا اسباب الفساد الاداري (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) وآثاره السلبية التي تطال عموم ابناء الشعب.

اما الفصل الثاني فقد بحثنا فيه طرق مكافحة الفساد الاداري على الصعيدين الدولي والداخلي من خلال جملة من الوسائل الاصلاحية الفردية والاقتصادية

والقانونية والسياسية وقد تم تناول الشفافية ومؤسسات المجتمع المدني بشيء من التركيز في البحث نظرا للترابط بينهما باعتبارهما من النظم الحديثة الى حد ما المرادفة للاصلاح والنزاهة وقد افردنا المبحث الثاني من الفصل الثاني للبحث في الفساد الاداري في العراق وضمناه بعض طرق المعالجة لهذه الظاهرة.